لبناء ما هي له ولم تلحقه الا باعتبار تانيث معناه تحقيقا او تقديرا
فهي للمؤنث بها فرعية في اللفظ وهي لزوم الزيادة حتى كانها من اصول
الاسم فانه لا يصح انفكاكها عنه وفرعية في المعنى وهي الدلالة على التانيث
ولا شبهة انه فرع على التذكير لاندراج كل مؤنث تحت كل مذكر من غير
عكس فلما اجتمع في المؤنث بالالف الفرعيتان اشبه الفعل فمنع من الصرف
فان قلت لم انصرف نحو قائمة وقاعدة وهلا كانت الها فيه بمنزلة الالف
قلت لانها زيادة عارضة وهي في تقدير الانفصال الا في مواضع قليلة نحو
شقاوة وعرقوة فلم يكن لها في اللزوم ما كان للالف فلم يعتد بها

وزائدا فعلان في وصف سلم   من ان يرى بتاء تانيث ختم

اي يمنع صرف الاسم ايضا الالف والنون المزيدتان في مثال فعلان
صفة لا يلحقه تاء التانيث نحو سكران وغضبان وعطشان فهذا ونحوه
لا ينصرف لانه كما ترى صفة على وزن فعلان والمؤنث منه على فعلى نحو سكرى
وغضبى وعطشى وانما كان ذلك فيه مانعا لتحقق الفرعيتين اعني فرعية المعنى
وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع على الجمود
لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى
ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث
من نحو حمراء فانهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي حمراء في بناء يخص المؤنث وانهما
لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع ان الاول من كل من
الزيادتين الف والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في افعل ونفعل فلما اجتمع
في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف فان قلت لم لم تكن الوصفية
في فعلان وحدها مانعة من الصرف فان في الصفة فرعية في المعنى كما ذكر
وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر قلت لانا رأيناهم صرفوا نحو
عالم وشريف مع تحقق الوصفية فيه وما ذاك الا لضعف فرعية اللفظ في الصفة
لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق
الى اكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بجملته
صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها
من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر فان قلت

قد رأينا

وسيفان

قد رأينا بعض ما هو صفة على فعلان مصروفا كندمان والليان
فلم لم يجروه مجرى سكران قلت ان فرعية اللفظ فيها ايضا ضعيفة
من قبل ان الزيادة فيه لا تختص بالمذكر وتلحقه التاء في المؤنث نحو ندمانة
وسيفانة والليانة فاشبهت الزيادة فيه بعض حروف
الاصول في لزومها في حالتي التذكير والتانيث وقبول علامته فلم
تعتد بها ويشهد لذلك ان قوما من العرب وهم بنو اسد يصرفون
كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة
عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة في
فعلان عندهم شبيهة بالفي حمراء فلم تمنع من الصرف واعلم ان ما
كان صفة على فعلان فلا خلاف في منع صرفه ان كان له مؤنث على فعلى ولا في صرفه ان كان له مؤنث
على فعلانة واما ما لا مؤنث له اصلا كلحيان فبين النحويين فيه خلاف
فمن خالف ذهب الى انه مصروف لانتفاء فعلى فلم يكمل فيه شبه
الزيادة بالفي التانيث اذ لم يصدق عليه ان بناء مذكر على غير بناء
مؤنثه ومنهم من ذهب الى انه ممنوع من الصرف لانتفاء فعلانة وهو
المختار لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا
له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان ما له فعلى اكثر والمقدر في حكم [illegible]
الموجود بدليل الاجماع على منع صرف نحو اكمر وآدر مع انه لا مؤنث له   وآدر كبير الانثيين

ووصف اصلي ووزن افعلا   ممنوع تانيث بتا كاشهلا
والغين عارض الوصفية   كاربع وعارض الاسمية
فالادهم القيد لكونه وضع   في الاصل وصفا انصرافه منع
واجدل واخيل وافعى   مصروفة وقد ينلن المنعا

مما يمنع من الصرف ان تكون الكلمة وصفا اصليا على وزن افعل بشرط
ان لا تلحقه تاء التانيث نحو اشهل واحمر وافضل من زيد فهذا ونحوه
لا ينصرف لانه كما ترى صفة على وزن افعل والمؤنث منه على فعلاء
او فعلى نحو شهلاء وحمراء والفضلى وليست الوصفية فيه عارضة
عروضها في نحو مررت برجل اربع اعني ذليل وانما لم ينصرف ما كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)